الدكتور الحمادي لـ «الشرق»:

نعم.. مبنى الكلية التكنولوجية متهالك

□ مبنى الكلية المتهالك

مجلس إدارة الكلية يدرس تصاميم المبنى الجديد

إيقاف القبول بالخطط القديمة ونظام «الفصل» لطلاب المعدلات المتدنية

نشرت «الشرق» امس تحقيقاً عن حالة الكلية التكنولوجية وعدم ملاءمة المبنى او جاهزيته لان يكون مبنى دراسياً تستطيع الطالبات تحصيل التعليم الفني فيه وتحدثت مجموعة من الطالبات عن الوضع بالكلية، مطالبات المسؤولين بأهمية الالتفات اليه، فإن الدولة هي المتضررة الاولى والاخيرة من اي ضعف قد ينتج عن مخرجاتها، وهي الطالبات.

وقد نشرنا صوراً لرسائل وصلتنا، وبتوقيع مجموعة من طالبات الكلية يشرحن الاوضاع فيها، سواء الادارية والاكاديمية.

وما نشرنا تلك الرسائل الا عن حسن نية وبغية ان نوجه انظار المسؤولين بالجامعة الى الكلية لتلقى بعضاً من الاهتمام، فإن الشكاوى قد كثرت والسنوات تمر دون معالجات حاسمة.

وما قصدنا ابداً من تحقيق امس الاساءة الى اي مسؤول بالكلية، وعلى راسها الدكتور محمد الحمادي عميد الكلية، او مدير الكلية بعد ان تغير المسمى له. ورغم ان الدكتور الحمادي قد ابدى عدم ارتياحه من تلك الرسائل والدوافع التي من اجلها تم ارسالها الى «الشرق»، فإننا نؤكد ان «الشرق» منبر للجميع، لإبداء الآراء، وطرح وجهات النظر، دون ان نشكك في مصداقية أحد أو آية جهة، ودون ان نسيء، أو نجرح شخصاً او مؤسسة.. وإن كانت تلك الرسائل قد اساءت الى الدكتور الحمادي بصورة أو باخرى - حسب وجهة نظره - التي نحترمها، فإننا نؤكد له وللجميع ان اخلاقياتنا في «الشرق» تابى علينا الاساءة والتطاول والتجريح، ولذا نعتذر للدكتور إن كان الأمر كذلك، مع قناعتنا بأن هناك اختلافا في وجهات النظر بيننا وبين الدكتور، وكل ذلك لا يفسد للود قضية، ولا ينقص من قيمة وقدر عميد الكلية، الذي له من الايجابيات بكل تاكيد ما تفوق السلبيات التي وردت في تلك الرسائل.. وعملاً بالمبدأ المعروف الذي يجب على الجميع السير وفقه، فاننا نفسح المجال لعميد الكلية للرد على ما جاء بتحقيق امس.. فإن ذلك - حق له علينا وواجب علينا نحوه.. وهذا مثال واضح لاجواء الحرية الصحفية، وحرية النقد والتعبير، والراي والراي الآخر.

«الشرق»

□ د. محمد الحمادي

حوار
هديل صابر

أقر الدكتور محمد عبدالواحد الحمادي - مدير كلية قطر التقنية - التي كانت تسمى سابقاً الكلية التكنولوجية، عدم صلاحية مبنى الكلية - حالياً - للاستمرار فيه والسبب يعود لتهالك المبنى حيث أصبح بأمس الحاجة للصيانة العاجلة وهذه من الامور التي تم النقاش حولها مع المختصين وتبين أن صيانة المبنى تكلف مبلغاً طائلاً لصيانة كافة التلفيات لذا مازالت المفاوضات سارية ما بين إحدى الشركات المختصة للتوصل لأدنى سعر والبدء بعملية الصيانة والتي ستشمل الاسقف المتصدعة والنوافذ البالية اضافة لتحسين وضع الاثاث وخاصة المتعلق بأثاث القاعات الدراسية من مقاعد وأجهزة تكييف مع ترميم الجدران وتحسين المظهر الخارجي للكلية وهذا كله سيتم فقط خلال هاتين السنتين القادمتين، مؤكداً في حديث صريح الى «الشرق» ان مجلس ادارة الكلية في صدد دراسة المشاريع المقدمة من قبل الجهات الاجنبية والتي تعني تصميم مبنى جديد للكلية سزود بكافة الاحتياجات التقنية والفنية التي تلائم وضع وطبيعة الكليات من حيث تجهيز المختبرات والقاعات الدراسية بأحدث الاجهزة اضافة الى ما سيشمله المبنى من قاعات مختصة بالانشطة ووسائل الترفيه المتعددة وكافة ما سيخدم الطالب والاستاذ والموظف.

مشيراً الى ان مجلس ادارة الكلية ما زال في مرحلة تدارس كافة التصاميم المقدمة وهذا للاطلاع على المواصفات الاولية لكل تصميم من حيث السعة والمنشآت التي ستشيد بالكلية ليتم بعد ذلك تقدير كلفة المشروع وبناء عليه سيتم تحديد الجهة التي سيوكل اليها تنفيذ المشروع وايضاً تطوير الكلية. موضحاً امكانية استلام المبنى ما بين سنتين وثلاث سنوات من تاريخ ابرام العقد مع الجهة المعنية.

مبنى.. شمال جامعة قطر

وحول موقع الكلية قال الدكتور الحمادي: «إن مجلس الإدارة قد قام بطلب ارض لإقامة المشروع عليها، وقد تمت الموافقة المبدئية على اعطائنا قطعة ارض تقع شمال جامعة قطر، إلا أن مجلس الادارة مازال يناقش المصلحة المتغاة لإقامة المشروع عليها.

واوضح الدكتور الحمادي ان كلية قطر التقنية قد أنشئت بمرسوم اميري عام ١٩٩٨م وقد شكل مجلس الادارة التابع لها في فبراير ٢٠٠٠م، حيث تمت عدة اجتماعات لمناقشة وضع الكلية الآني لدراسة كيفية وضع اسس سليمة لتطويرها والاخذ بها لتكون نموذجا يحتذى به في مجال التعليم التقني، مؤكداً ان هذا الامر ليس بالسهل ويتطلب ايادي كثيرة وجهودا جبارة لإحداث نقلة نوعية في الكلية، ونحن نسعى في عدة محاور، منها تطوير انظمة الكلية وبرامجها التعليمية حيث مازلنا في المراحل النهائية لدراسة العروض المقدمة من قبل الشركات الاجنبية المختصة لتسليمهم ادارة الكلية بشكل كامل لوضع البرامج التعليمية والاشراف عليها اضافة لوضع الانظمة والاسس الادارية والمالية لخطة خمسية للكلية لضمان الجودة النوعية المقدمة من بيوت الخبرة المختصة بهذا المجال.

إيقاف القبول

ونوه الدكتور الحمادي قائلاً أن مع بداية العام الدراسي القادم سوف يوقف القبول للطلاب والطالبات على الخطط الدراسية القديمة، حيث انه خلال العام الدراسي الحالي تم استقبال طلاب جدد بصفة استثنائية وسوف يستمرون في برامجهم الدراسية على الخطط الدراسية القديمة، وقال «إن الكلية سوف تضع ضوابط معينة لإنهاء متطلبات التخرج في اسرع وقت وهذا لمعالجة وضع بعض الطلاب الدارسين الذين يستمرون لسنوات طويلة بالدراسة لما له من تبعات اقتصادية كبيرة، لذا سوف تضع الكلية الضوابط الكفيلة لكي ينهي الطالب المتطلبات الدراسية خلال سنتين كحد اقصى، كما وستتخذ ادارة الكلية اجراء الفصل من الكلية بالنسبة للطالب الذي لم ينه متطلبات التخرج بسبب تدني معدله التراكمي، واستطرد الدكتور قائلا: اما بالنسبة لمن يحصل على معدل مقبول في تخصصه الملتحق به بعدد ساعات دراسية قليلة فسوف تتاح له فرصة الالتحاق باحد البرامج المطروحة بالخطط الدراسية المطورة.

تسعة برامج قيد التنفيذ

وأشار إلى أن مجلس ادارة الكلية قد اقترح على الجهات المعنية تسعة برامج مطورة، خمسة برامج تتبع للبنين وهي: التقنيات الميكانيكية والتقنيات الكهربائية والتي تشمل الآلات الدقيقة والتحكم، والعمليات الكيميائية، وتقنيات الاتصالات اضافة لتقنية المعلومات.

واربعة برامج تتبع كلية البنات وهي: تقنية المعلومات وادارة المكاتب ونظم المعلومات الادارية وتقنية المختبرات الطبية.

واوضح أن هنالك امكانية لطرح برامج جديدة مستقبلاً ولكن ما تم اقتراحه من هذه البرامج نابع من احتياج سوق العمل لهذه البرامج.

وحول نسب القبول للطلاب والطالبات اوضح الدكتور الحمادي أن جزءاً من المشروع المقترح سوف يتطرق لآلية الدراسة بالكلية لتكون على عدة مستويات لاغية بذلك آلية الدراسة التي تشمل الدبلوم فقط لتضم مستويين دراسيين هما الدبلوم والدبلوم العالي، لاتاحة الفرصة للطلاب المتفوقين والطموحين لاجتياز درجات علمية أرفع في مجال التعليم التقني ليؤهلهم لمجالات عملية أوسع، ولكن من يحصل على المعدلات المتدنية ففرصته الوحيدة بالدبلوم كمؤهل دراسي يفسح امامه المجال للعمل وبالنسبة لاعداد القبول سوف لن تتاح الفرصة إلا لمن نرى فيهم الرغبة والجد للالتحاق بهذا النوع من التعليم خاصة وأن هذا النوع من التعليم يتعين فيه التركيز على نوعية الخريجين وليس على الكمية.

خطط ولوائح آنية

واضاف بشأن السنوات الدراسية قائلا: إن طلاب وطالبات الخطط الدراسية القديمة سوف يستمرون كما كانوا عليه في دبلوم الكلية التكنولوجي سنتين ونصف السنة وسوف تمنح لهم الشهادة تحت اسم «كلية قطر التقنية» من العام القادم ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ولكن بخطط ولوائح النظام الدراسي الآني

اما فيما يتعلق بعدد السنوات الدراسية بالنسبة لطلاب وطالبات الخطط الدراسية المطورة والبرامج الجديدة فمازال الامر تحت الدراسة حيث أن هذا يعتمد على الجهة التي سوف يبرم معها العقد فهناك من تحدد سنوات الدراسة والمستويات من سنتين ونصف إلى أربع سنوات وأخرى بثلاث سنوات وهذا الاختلاف يعود للشركة التي تقدم العرض ولكن نحن كمجلس ادارة سوف نستعرض كافة الاقتراحات للوصول لأنجح الأنظمة والبرامج التي تتوائم ومتطلبات سوق العمل.

قصور في الجوانب التأهيلية

وحول مدى اهلية طلاب وطالبات الكلية للانخراط بسوق العمل اوضح الدكتور الحمادي قائلا: «إن جزءاً من برامج التعليم المتبعة بالكلية هو الاعتماد على برامج التدريب الميداني بالكلية اضافة لمشروع التخرج والتي تلزم الطالب بالانخراط في بيئة العمل بشكل مركز عن البيئة التي يحياها طلاب الجامعات الاكاديمية التي تركز على الجانب النظري بشكل كبير، واوضح ان هناك قصوراً في بعض الجوانب التاهيلية للطلاب إذ أنه يرجع للنقص في الامكانيات المتاحة كنقص الاجهزة الفنية كالمختبرات والمعامل، وهذا ما حاولنا تلافيه من خلال ما تم اقتراحه من البرامج المطورة والتي نامل منها ان ترفع من مستويات الطلاب لتؤهلهم بشكل افضل لسوق العمل».

الكلية هيئة مستقلة

كما عرج الدكتور الحمادي قبل ختام حديثه إلى وضع اساتذة وموظفي الكلية، حيث اشار الى ان كلية قطر التقنية الآن تعتبر هيئة مستقلة بذاتها وهذا الأمر يحتم على مجلس ادارتها إبرام عقود عمل جديدة ضمن اللوائح والقواعد التي تفرضها الكلية، وهذا التغيير في وضع الكلية سيطال المسميات الوظيفية والامتيازات التي تمنحها الكلية، مشيرا إلى أن العقود ستبرم مع من تكون الكلية بحاجة اليهم خاصة وانه سبق وان ذكرنا ان قانون انشاء الكلية منحها الاستقلال المالي والاداري ومن يضع انظمتها هو مجلس الوزراء الموقر كما انها لا تخضع للأنظمة المعمول بها او المتبعة بالمؤسسات والهيئات الحكومية، لذا سوف يعتمد في ابرام العقود الجديدة على الهيكل الاداري بالكلية الذي تم اعتماده من قبل مجلس ادارتها

عقود ضمن الشروط والقواعد

وأشار إلى أن عقود العام الحالي ستبرم مع من تحتاج لهم الكلية اما بالنسبة للعام القادم فسوف تبرم العقود ضمن الشروط والقواعد التي تفرضها الجهة المعنية بتطوير الكلية وتحديثها مع العلم بأن كافة العقود الحالية هي عقود مبرمة من قبل جامعة قطر

مؤكداً أن العديد من الوظائف الشاغرة والتي ستبرز من خلال طرح البرامج الجديدة تحتاج لعدد من الاساتذة المؤهلين لذا سوف يتم ابرام عقود وانها، أخرى بما تقتضيه انظمة الكلية الجديدة التي تضع نصب اعينها الهيكل الاداري، موضحاً أن من سيلغى عقودهم سوف تحول أوراقهم لديوان الخدمة المدنية أو لجامعة قطر.

اعتماد اللوائح

وحول آلية الهيكل الاداري المقترح، أوضح الدكتور الحمادي أن مجلس ادارة الكلية قد وافق على الهيكل التنظيمي المقترح للكلية كما اعتمد اللوائح المالية لها، وخلال الجلسة القادمة للمجلس سيتم اعتماد اللوائح الادارية للكلية، كما وافق سمو رئيس مجلس الوزراء على تخصيص موازنة اضافية لتسيير شؤون الكلية للسنة الحالية وهذه الموازنة سوف تستغل في تسيير بعض الأمور العاجلة للكلية كتجهيز بعض مختبرات الحاسب وصيانة المبنى، اضافة لتعيين بعض موظفي الكلية التي تحتاج لهم والاستفادة منهم في بعض الاستشارات ايضا، هذا وستقدم الكلية مشروعاً لموازنة السنة القادمة مع بداية السنة المالية اسوة بجميع مؤسسات الدولة

اما بالنسبة لاجتماع مديري وعمداء الكليات التقنية ومدى الاستفادة من الجلسات النقاشية فقد اشار الدكتور قائلا: «إن الاجتماع شبه سنوي لعمداء ومديري الكليات التقنية لدول مجلس التعاون حيث يناقش فيه العديد من القضايا التي تخدم هذه النوعية من انماط التعليم ولتبادل الخبرة فيما بينها لتكون النتيجة الاطلاع على تجارب الدول الخليجية المجاورة لإمكانية الاستفادة منها».

محاكاة سوق العمل

وحول صعوبات التعليم التقني بشكل عام اوضح الدكتور الحمادي بقوله ان التعليم الجيد بشكل عام تعليم مكلف، والتعليم التقني كلفته تزداد وذلك لاعتماد هذا النوع من التعليم على الاجهزة ذات التكلفة الباهظة لانها تحاكي اجهزة سوق العمل وبيئته كما ان نوعية الاساتذة القائمين على عملية التدريب يختلفون عن اساتذة انماط التعليم الاخرى وهذا يعود لتركيزنا على الاساتذة الذين لهم خبرة عريقة في المجالات العملية مما يفرض على الكليات التقنية ضرورة توفير امتيازات تساوي وتماثل الامتيازات الوظيفية في سوق العمل الصناعي».